



في هذا العدد

الممكن صار واقعاً

في زمن سابق كان مجرد اعتبار المديرية العامة للامن العام مؤسسة رقمية تتلاءم مع تطور العصر نوعاً من التعقيد المتعب. لكن الحال تبدلت رأساً على عقب. ما كان ممكناً صار واقعاً يرمي الى تحسين اداء الامن العام ليكون في مصاف نظرائه من الاجهزة في سائر الدول المتقدمة، وبها يوفر للمواطنين والمقيمين افضل الخدمات واكثرها جودة، وعلى اساس احترام وقتهم وجهودهم.

ما جعل الممكن واقعاً قرار المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم المضي قدماً نحو العصر الرقمي، وقوله ان الذهاب الى المستقبل ضرورة لان هذا لا ينتظر احداً، ولا يجد اسباباً تخفيفية لكل من يتأخر عنه. فكان ان انطلقت الورشة الرقمية لجعل المديرية "امن عام بلا ورق" خلال ثلاث سنوات، وذلك من ضمن رؤية 2021، وهي جزء من الخطة الاستراتيجية الخمسية التي اقرت واعتمدت في عيد الامن العام الـ73 في 27 آب الماضي.

الهدف الان هو بناء بوابات الكترونية، ثم مكنته العمليات داخل المديرية، بهدف تسريع عملية التحول الرقمي نحو "عالم بلا ورق"، حيث سيتم وضع شاشات ذكية عند مداخل مراكز الامن العام لتعريف المواطنين والمقيم على ما يحتاجون اليه وماهية الخدمات المتوافرة، وما يلزمها من مستندات. هكذا ستدخل المديرية العامة للامن العام العصر الرقمي الشامل بدءاً من مشروع التراسل الالكتروني، وصولاً الى الخدمات الالكترونية الكاملة بدلا عن الخدمات التقليدية، مروراً بالمسح الضوئي. اذاً، الهدف هو اعتماد التكنولوجيا وتطوراتها العلمية وزيادة الكفاية الانتاجية والحفاظ على البيئة من خلال خفض الاستعمال الورقي وعلى مراحل ثلاث:

الاولى جوهرها ارشفة الكترونية شاملة.

الثانية اتمتة شاملة لاجراءات سير العمل الورقية.

الثالثة قيام منصة شاملة للمعرفة.

اولى المراحل الثلاث ستبدأ من عام 2019 على ان يكتمل المشروع مع حلول العام 2021. ومجلة "الامن العام" ستواكب هذا البرنامج في اعدادها المقبلة.

الهدف الاساس من قرار الدخول في عصر التكنولوجيا الرقمية القضاء على اي من احتمالات الفساد. المكنته صارت فضاء الاستثمار الارحوب الذي تتجه نحوه اقتصادات العالم وتستثمر فيه مليارات الدولارات، لان الحكومات الالكترونية صارت الالهة في بناء جهود التنمية وتنظيمها على نحو مستدام. في اوروبا والولايات المتحدة الاميركية ينمو الاستثمار في المجال الالكتروني في اسرع مما ينمو في غيره من القطاعات. وقد شرع العالم اخيراً في تنفيذ مبادرات اوسع واشمل من السابق، لان المستقبل هو للذكاء الصناعي والتكنولوجيا العالية الجودة والفاقة التقنية.

في ضوء التغيرات التكنو - اقتصادية والتطورات المذهلة في العالم الرقمي، صار من الغباء الاعتقاد بالبقاء بعيداً من التأثير والتأثير. ما عاد في امكان اي نظام او حكومة او سلطة او جهاز احداث تنمية فعلية والمضي نحو الازدهار والرخاء من دون الانخراط جدياً ومن موقع المتمكن في عالم الرقمنة.

يصبح الامر اكثر جدية اذا اخذنا في الاعتبار الطروحات المتعددة عن ان المرحلة المقبلة قد تتجاوز الخدمات الالكترونية الى مرحلة الديمقراطية الالكترونية التي تتضمن عملية المشاركة الفعالة للمواطن في عملية الحكم، من خلال الاطلاع على المعلومات الرسمية والقرارات الحكومية بطريقة شفافة، عبر نشرها بوسائل واضحة ومدروسة، وتنشيط العملية الديمقراطية من طريق تشجيع اجندات الاحزاب ومشاريعها ليتمكن المواطن من مراقبتها، واقامة منتديات الكترو - حكومية تناقش سياسات الحكومة، وذلك ضماناً للاستقرار وتعميقاً للبحث في المشاكل بعيداً من الاضطرابات واعمال الشغب.

عالم مثل هذا، بدأ الامن العام الان الابحار فيه، ويخطو افضل خطواته واكثرها تميزاً للبنان واللبنانيين والمقيمين قبل المؤسسة نفسها.

"الامن العام"